

## هيئة الاتصالات تطلق برنامج تحرير القطاع وتصدر تراخيص جديدة لخدمات الإنترنت

وقد ميّزت الهيئة بين رخصة مقدمي خدمات الإنترنت ورخصة مقدمي خدمات البيانات من حيث خضوع الأخيرين إلى بنود إضافية تتعلق بضمان حقهم باستخدام طيف الترددات اللاسلكية، ومنها على سبيل المثال بند النزاهة تقاسم حصة من الواردات لصالح الدولة، وبند الرسوم المتوجبة على الترددات.

وتسمح التراخيص الجديدة لكل من مقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات البيانات بدخول أسواق الطرف الآخر، مما يعزز، بالتالي، إمكانية المنافسة في هذه الأسواق، ويتيح لها أن تبدأ بتوفير إمكانية التبادل والتلاقي بين القطاعات.

وقالت الهيئة أن «إصدار الهيئة المنظمة تراخيص جديدة فور انتهاء مدة التراخيص القديمة، يُنبئ بمرحلة جديدة للانتقال بمقدمي الخدمات من النظام القانوني القديم - حيث كانت التراخيص تصدر تحت إدارة وزارة الاتصالات - إلى نظام نص عليه قانون الاتصالات، وأناط بالهيئة المنظمة مسؤولية كافة مسائل الترخيص المرتبطة بمقدمي الخدمات المذكورين».

ويُعتبر إصدار أول مجموعة تراخيص من جانب الهيئة مجرد خطوة صغيرة باتجاه التحرير الأوسع نطاقاً لسوق الاتصالات. إذ تخطط الهيئة حالياً لتقديم نظام ترخيص جديد، وسوف تطلق إطاراً تنظيمياً رئيسياً لخدمات «الحزمة العريضة» (broadband) في وقت لاحق من هذا العام.

وتتوقع الهيئة المنظمة أن يشارك مقدمو خدمات الإنترنت والبيانات في تلك العملية، والانتقال إلى نظام الحزمة العريضة الجديد. ذلك أن الرخص الحالية قصيرة الأمد ومؤقتة وتبقى صالحة إلى أن يحين موعد إصدار تراخيص الحزمة العريضة.

أعلنت الهيئة المنظمة للاتصالات أنها أطلقت برنامج تحرير القطاع للتشاور العام، وأصدرت تراخيص جديدة لخدمات الإنترنت والبيانات.

فقد صرحت الهيئة على موقعها الإلكتروني بأنها أصدرت مستند «برنامج تحرير قطاع الاتصالات» (Liberalization Roadmap)، الذي يلخص موقعها وخططها لإصلاح القطاع، تمهيداً لفتح السوق أمام الترخيص وإحراز تحرير كلي لخدمات الاتصالات في لبنان.

وأوضحت أنه تم إطلاق مستند «برنامج تحرير قطاع الاتصالات» حالياً للمشورة العامة، ودعت الجهات المهتمة إلى إرسال تعليقاتها قبل ١٥ أيار (مايو) ٢٠٠٨.

وذكرت الهيئة أنها هي المكلفة قانوناً بتحرير قطاع الاتصالات في لبنان. وأنها في سياق خطتها لتحرير السوق، وضعت جملة أهداف لعملية الإصلاح تتلخص في:

\* تطوير خدمات الحزمة العريضة وتوزيعها.  
\* تحرير قطاع الهاتف الخليوي، وإطلاق عملية المزيد العالمية الهادفة إلى تخصيص أصول الشبكتين المملوكتين للدولة، وإصدار رخصتين مدتهما ٢٠ عاماً لتقديم خدمات الهاتف الخليوي.

\* منح الترخيص وتخصيص مشغّل الهاتف الثابت الوطني بعد تشرّكته، ممثلاً الآن بهيئة «أوجيرو» التابعة لوزارة الاتصالات، وذلك تحت اسم «ليبان تيليكوم» (Liban Telecom).

من جهة ثانية، أصدرت الهيئة تراخيص جديدة لمقدمي خدمات الإنترنت (ISPs) والبيانات (DSPs)، وقالت إنها "اتخذت الخطوة الأولى على طريق تحرير قطاع الاتصالات، بإصدارها أول مجموعة تراخيص منذ تأسيسها قبل سنة من الآن».

وأشارت إلى أنه بموجب قانون الاتصالات، إنتهت مدة جميع التراخيص الموجودة في ٤ نيسان (أبريل) ٢٠٠٨. وأوضحت أن جميع التراخيص الصادرة للشروط ذاتها.